انهم يعيشون بيننا

كاظم حبيب

"الإرهابيون الذين يمارسون مهنة القتل والتدمير والتخريب العام في العراق. سواء أكانوا من العراقيين أم من غيرهم. يعيشون بيننا ويتعاملون ويأكلون ويشربون في لحظات معنا. ولكنهم في لحظات أخرى يمزقون أجسامنا ويهدرون دماءنا ويخربون بيوتنا وينهبون أموالنا يعطلون عملنا ويسرقون الحلم والأمل والبسمة من عيون أهلنا وأطفالنا. يبدون لنا أحياناً وكأنهم أناس اعتياديون، كأنهم بشر، لا يختلفون عنا، ولكنهم في حقيقة الأمر يختلفون كلية عن الإنسان الطبيعي. إذ أن في نفوسهم مرضاً، وفي عقولهم اختلالاً، وهم عاجزون عن رؤية أو إدراك عمق وسعة عواقب أعمالهم الشريرة."

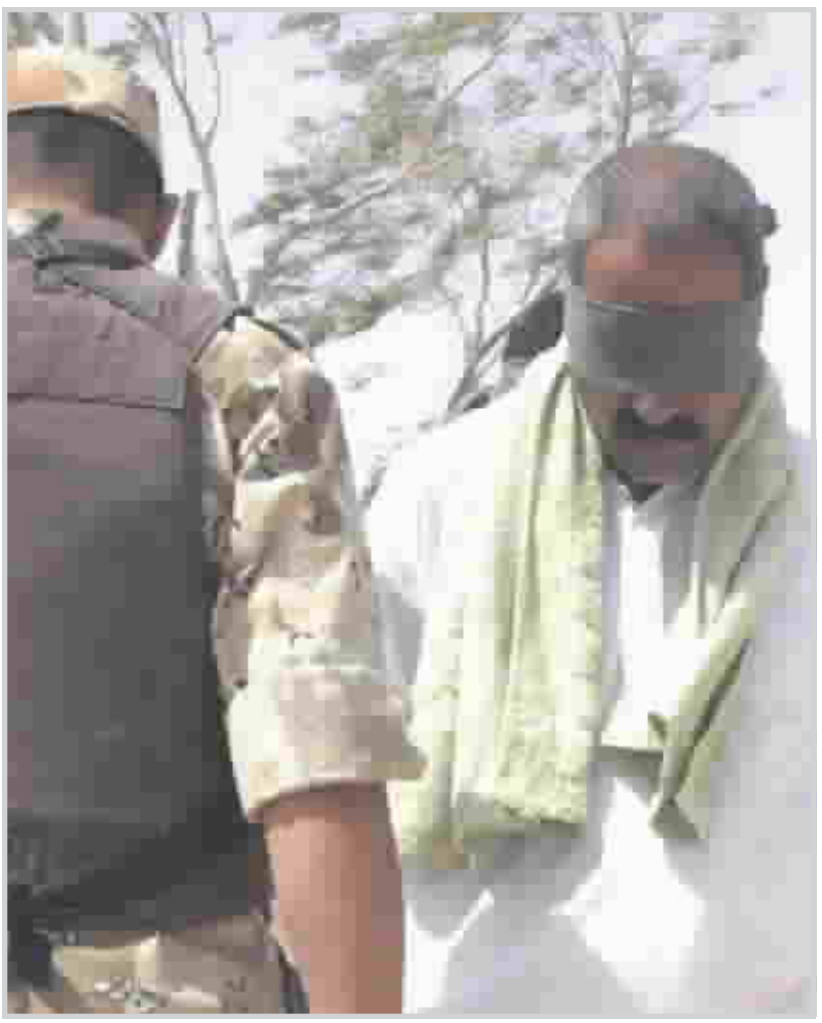

الإرهابيون يعيشون بين ظهرانينا. يصرحون بصوت مرتفع. يتحدثون بلغة مقيتة معادية للآخر. لو أمعنا النظر إليهم لعرفناهم بحصافة العراقي. فسيماء هؤلاء في وجوههم من كثرة ارتكاب الجرائم بحق الناس. ولكننا لا نمعن النظر فيهم. لا ننظر في عيونهم مباشرة لنعرف منها أسرارهم الشريرة، لا نتابع تحركات هؤلاء القتلة لنكتشف أوكارهم ونخبر عنهم الجهات المسؤولة. لأننا ما زلنا نخشى وجود المتسللين منهم في صفوف القوات المسلحة، في صفوف الحكومة. لأننا نخشى انتقام هؤلاء. فالموت يتربص بالناس من هؤلاء الأوباش. هل نصحح الأمور في الصف الحكومي ان واصلنا غض النظر عن أفعال الإرهابيين؟ هل نسكت عنهم لأنهم ما زالوا غير قريبين منا، ولم تصلنا موجات إرهابهم الدموي والقتل العشوائي؟ ولكن إلى متى يبقى من يفكر بهذه الطريقة في منجاة من هؤلاء القتلة؟

الإرهابيون قتلوا المسيحي والصابئي المندائي وأحرقوا كنائسهم ومعابدهم. ثم قتلوا المسلم الشيعي والمسلم السني. وأشعلوا النيران في الحسينيات والجوامع والمساجد. قتلوا الإنسان العراقي امرأة كانت أم رجلاً وأطفالاً وطلاب مدارس. قاموا باختطاف البنات والأولاد والابتزاز للعوائل، وبرغم ذلك فهم يعيشون بيننا ونعجز عن وضع اليد عليهم. فهل هذا أمر طبيعي أم أنه حالة استثنائية إن دامت دمرت البلد ومن فيه؟

الإرهابيون القتلة يعيشون في أحيائنا. يمكن وضع اليد عليهم لأنهم يتحركون بيننا والخشية من اكتشافهم تلاحقهم وتبدو صارخة في تحركاتهم وعلى وجوههم. ولكننا غير منتبهين لهم. إذ أصبحت أعمالهم وكأنها أمر اعتيادي. فهل نواصل هذا الضرب من اللامبالاة القاتلة حتى تمزق أجسامنا سياراتهم المفخخة أو إرهابيوهم المفخخون الذين يريدون قتل أنفسهم وقتلي وقتلكم معه ومعنا عشرات الناس الآخرين الأبرياء.

بالأمس قتل الإرهابيون عشرات الطلبة الأبرياء في الجامعة المستنصرية وجرحوا العشرات الأخرى منهم. حرموا عوائلهم من نعمة اللقاء بهم والحديث معهم. حرموا الأم من ابنها أو ابنتها والأخ من اخته والأخت من أخيها. وبالأمس قتلوا العشرات في سوق الشورجة في بغداد وفي مدينة الثورة وفي كركوك وفي الأعظمية والكرادة وفي الكثير من مواقع بغداد وكركوك والموصل والبصرة وغيرها من مدن العراق. هل أصابنا الإرهاب بالشلل فكراً وممارسة. وهل نستمر بهذا الوضع؟ ألا يحركنا موت أخواتنا وأخوتنا وأبنائنا وبناتنا وأقربائنا وأحب الناس إلينا؟ هل أقعدنا الإرهاب عن ملاحقة من ينغص علينا حياتنا ويحرمنا من البسمة والضحكة والمزحة والحركة الطبيعية في الشوارع والعمل؟

لا يمكن أن نقبل بأن يعيش هؤلاء القتلة الجبناء بيننا ويأكلوا ويشربوا معنا ثم يسرقوا البسمة والنور من عيوننا.

إننا أمام محنة كبيرة لا تحل إلا بتضافر جهد الحكومة مع جهود الناس. كل الناس. لا يمكن وضع اليد على القتلة من خلال العمل الأمني والعسكري. بل لا بد من تعاون الناس مع الحكومة ودعم جهودها باكتشاف أوكار القتلة وتسليمهم للعدالة.

إن الحكومة العراقية لا يمكنها إنجاز مهماتها من دون عمل ومساندة وتأييد أفراد المجتمع لنشاطها وفعالياتها ودعم إجراءاتها ضد الإرهابيين. ولكن بالمقابل لا يمكن للناس أن يتحركوا من دون أن يجدوا ثلاث مسائل جوهرية. وهي:

- أن تكون الحكومة وطنية وترفض ممارسة التمييز بين المواطنات والمواطنين.
- أن تتوجه بالنضال ضد كل الإرهابيين
- أن توفر للناس العمل والخدمات والعيش الكريم وتحميهم من القوى الإرهابية ومن المتسللين إلى صفوف الحكومة وأجهزتها.

فهل يجد المواطن إذناً صاغية لكي يتمكن من تعزيز وتطوير تعاونه مع الجهات الامنية. هذا ما نرجوه ونتمناه لكي يمكن أن يعم الهدوء والاستقرار والأمن في العراق.

إصلاح الجامعات العربية

د. رجا كمال

نعم العديد من الدول العربية تاريخياً بالنفط والغاز الطبيعي اللذين أصبحا المحرك الأساسي للتغيرات الاقتصادية التي حصلت خلال القرن الماضي. هذه هي الأخبار الحسنة، أما الأخبار السيئة فهي أن النفط والغاز الطبيعي هما الأساس الاقتصادي للعالم العربي، وما فشل العالم العربي في تحقيقه هو التنوع الاقتصادي.

إذا كان لنا أن نستثني النفط والغاز من مختلف الاقتصادات العربية لثلاث مئة مليون شخص الذين نسميهم العالم العربي، فإن مجموع الناتج القومي الإجمالي لهم سيكون أقل من ذلك لفنلندا ذات العدد السكاني الذي يتجاوز الخمسة ملايين بقليل. لقد فشل العالم العربي (باستثناء جيوب معزولة قليلة) فشلاً ذريعاً باللحاق بالنهضة الاقتصادية في معظم أنحاء العالم الاخرى. العالم العربي يكافح الآن لكي يلحق ببقية العالم، وينبغي أن تكون نقطة البداية بالنسبة له هي إصلاح النظام التعليمي.

كان أداء التعليم العالي في العالم العربي قاصراً وأنتج خريجين يواجهون صعوبات في الاندماج ومواكبة الاقتصاد الذي يزداد عولمة (عالمية). وفي دراسة أجرتها مؤخراً المجموعة الدولية للخبراء المصنفين ومعهد سياسات التعليم العالي في واشنطن تبين أن هناك جامعة عربية واحدة فقط تقع في ذيل ٣٠٠٠ جامعة عالمية. نقيضاً لذلك هناك جامعات إسرائيلية تقع ضمن أعلى ٢٠٠ جامعة في القائمة.

يبدو أن الحمض النووي للجامعات العربية ضعيف التكوين، ويبدو أن هناك حائطاً فعلياً بين الجامعات والعالم الحقيقي. ثقافة الجامعة لا تشجع على الفردية والأفكار الجديدة، والمناهج جامدة ومحمية. هناك حاجة ماسة لإصلاح النظام.

الالتحاق بالجامعة، كما تبين لي في زيارتي العديد من الجامعات العربية، ينظر إليه كحق وليس امتيازاً، وبعض الدول العربية تدفع رواتب شهرية لكل الطلاب الملتحقين بجامعات الدولة المعفاة من الرسوم بغض النظر عن احتياجاتهم المالية أو تخصصاتهم أو أدائهم الأكاديمي. هناك ضعف في مستوى تدريس العلوم الطبيعية والرياضيات بالمقاييس الدولية، ومعظم الجامعات العربية تدرس طلابها ماذا يفكرون بدلاً من كيف يفكرون، وما لم تتغير هذه الذهنية فلن يظهر أمل كبير في الأفق.

الدكتور هشام غصيب هو رئيس جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا في الأردن، وهو من أنصار التغيير في الجامعات العربية، وقد قال في مقابلة أجريت معه مؤخراً أن تركيز المجتمع ينبغي أن يكون على تشجيع التفكير الحر، في حين أن النظام الحالي يعمل على تخريج طلاب "خاضعين لجميع قوى المجتمع".

إضافة لذلك فالكثير من الخريجين محدودو التركيز في دراساتهم وليس لديهم فرص تذكر لاستخدام تعليمهم الجامعي في مهنهم المستقبلية. هناك، على سبيل المثال، عشرات الآلاف من الخريجين في العالم العربي يتخصصون كل عام في الشريعة الإسلامية (القانون الإسلامي) أو اللغة العربية. الأغلبية الساحقة من هؤلاء لن يجدوا وظائف، ويعملون بجزء من طاقتهم أو وقتهم في القطاع العام المترهل فيسهمون بذلك في أعمال حكومات منتفخة وفاقدة الكفاءة أصلاً. زيادة على ذلك فإن خريج كلية لا يجد عملاً هو شخص تعيس ومحبط ومؤهل لأن يصبح مرشحاً للتجنيد للعمل في سبيل قضايا أصولية.

يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تنظر إلى احتياجات القطاع الخاص وتحدد الطلب المستقبلي في سوق العمل وتعديل المناهج وفقاً لذلك. ويجب على الجامعات تقليص حجم برامج الدراسة أو تحديد الالتحاق بالبرامج التي لا يحتمل أن تحقق فائدة اقتصادية للمجتمع.

إن قيمة الجامعات الجيدة لا تقدر بثمن لأي مجتمع، وقد استفاد لبنان من وجود الجامعة الأمريكية في بيروت، وهي الجامعة التي أنشأها مبشرون عام ١٨٦٦ كجامعة خاصة غير طائفية ومتخصصة بالفنون الحرة فأصبحت منارة تغيير في لبنان وسائر أنحاء الشرق الأوسط، وقد ظل الالتزام بتفكير ناقد وتعليم ناجع في مجال الفنون الحرة، وما زال، في صميم رسالتها. بيد أن الجامعة الأمريكية في بيروت، وللأسف، هي مجرد واحدة من الاستثناءات القليلة في العالم العربي.

يجب على البلدان العربية إدماج التعليم العالي في تخطيطها الاستراتيجي، ويجب أن تكون هناك شراكة بين القطاع الخاص والقائمين على النظام التعليمي. يتعين على الجامعات العربية التركيز على التخصصات الموجهة للسوق. هناك ميل لدى الحكومات العربية لإدارة الجامعات، وربما كان إعطاء الحرية للقطاع الخاص لإنشاء جامعات وكليات خاصة هو خطوة في الاتجاه الصحيح. يجب أن تخدم الجامعات الاقتصاد الوطني وتقوم بتدريب قادة المستقبل الذين سيقومون بتحويل المنطقة لتنويع اقتصادياتها ومساعدتها في اللحاق اقتصادياً ببقية العالم. حتى الآن ما زال الأداء تعيساً، وهناك حاجة ماسة للإصلاح، فالنفط لن يبقى إلى ما لا نهاية.

❖ ينشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

قضية الأنفال في مراحلها الأخيرة

زهير كاظم عبود

"تتجه الأدلة لتؤكد أن الأفعال التي تم ارتكابها من قبل المتهمين كانت بقصد الإبادة الجماعية وارتكاب الجرائم البشعة ضد الإنسانية من قبيل القتل العمد من دون محاكمة والحجز غير القانوني وممارسة الوسائل غير الشرعية والابعاد والترحيل والنقل والحرمان والاضطهاد، وبشكل عام فان تلك الأعمال الإجرامية كانت منظمة وتتم ممارستها مقترنة بسبق الإصرار الذي أكده المتهم علي حسن المجيد في أقواله امام المحكمة، حيث أقر في أثناء مناقشته تلك الأدلة ولأكثر من مرة بمسؤوليته وإصراره الى لحظة المحاكمة على انه لو أتيحت له الفرصة مرة أخرى لما أقدم إلا على نفس السلوك والممارسة والأفعال التي تتم محاكمته بموجبها، والقصد من كل تلك الاعمال إبادة شعب كردستان العراق بأكمله بالأشكال التي أوضحتها الوثائق المعروضة من قبل الادعاء العام."

عرض السيد المدعي العام منقذ تكليف الفرعون في قضية الأنفال العديد من السندات الرسمية من البرقيات والكتب المعتمدة والمستوفية للشروط القانونية المستوجب توفرها في السندات الرسمية من خلال صحة صدورها وماهية محتواها، ولم يطعن بها احد بالتزوير، مما جعلها حجة على المتهمين كل وفق ما قام به من أفعال مخالفة للقانون، ومساهمته واشتراكه في هذه المجزرة البشرية.

ان الوثائق المعروضة أمام المحكمة بحضور المتهمين برقيات وأوامر وكتب رسمية صدرت عن وحدات وجهات رسمية تتعلق بفعل المتهمين ومسؤوليتهم وترتبط بالأفعال التي اتهموا بها، وتتجه الأدلة لتؤكد أن تلك الأفعال تتطابق مع الاتهامات الموجهة للمتهمين.

وخلال تلك الجلسات وأمام تلك الأدلة الدامغة أقر المتهم علي حسن المجيد إقرارا صريحا وواضحا عن مسؤوليته أزاء تلك الانتهاكات الإنسانية والأفعال الإجرامية، غير انه برر اقراره بظروف ارتكاب الفعل، ويقول القانون إن للمحكمة السلطة التقديرية المطلقة لتقدير اقرار المتهم والأخذ به، خصوصا أن هذا الإقرار اقترنت به أدلة اخرى تعززه وتؤكد صحته. (المادة ٢١٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي).

وكان وكيل المتهم فرحان الجبوري قد طلب من المحكمة هدر وثيقة رسمية بسبب عدم وجود تأريخ، مع أنها تتعلق بموكله وتحمل توقيعه، مما يجعلها وثيقة تصلح ان تقبلها المحكمة وتقتنع بها عند صدور قراري الإدانة والحكم، والمحكمة تقبل أي دليل له علاقة أو ذو قيمة في عملية الإثبات كما تقول الفقرة ثالثا من القاعدة ٥٩ من قواعد الإجراءات وجمع الأدلة الخاصة بالمحكمة الجنائية العراقية العليا.

وإذ تمضي المحكمة في جلساتها وتتراكم الأدلة المعروضة أمامها، والتي لم يتقدم الدفاع بدحضها أو تقديم ما يفندها، إضافة الى عجز المتهمين بشكل جزئي من تحضير شهود الدفاع، وعدم معرفة عناوين بعضهم، وهي مهمة تقع على عاتق المتهمين ووكلائهم، جعل من الوقائع المترتبة في هذه القضية المهمة مؤكدة الوقوع، خصوصا أن المحكمة استمعت ليس لشهادة المشتكين والشهود فقط، وإنما استقدمت خبراء علميين ودوليين في مجال اختصاصهم، واستمعت بشكل تفصيلي الى تقاريرهم واستنتاجاتهم في الوقائع التي كلفوا بتدقيقها وإعطاء رأيهم العلمي كخبراء فيها.

مسألة توافر الأدلة في قضية مثل قضية جرائم الأنفال مسألة غاية في الأهمية، من خلال تبيان الواقعة وظروفها وتحديد المسؤولية الجزائية لكل متهم، ومن خلال تلك الأدلة التي ظهرت للمحكمة، أخذ يتوضح دور كل متهم من المتهمين، بالرغم من حجم الضحايا، وتأتي الأدلة في سياق أثبات تلك الأفعال الإجرامية، وما ظهر للمحكمة منها من الدلائل والقرائن في أثناء دور التحقيق والمحاكمة، وحتى يمكن للمحكمة أن تستند إلى تلك الأدلة والقرائن وتشير اليها في الأسباب التي توردها في قراري الإدانة والحكم، والتي من خلالها تقوم المحكمة ببناء قناعتها في إصدار القرار النهائي للحكم في القضية.

وبناء عليه فإن المحكمة تحكم بناء على قناعتها التامة التي تكونت من خلال الأدلة المقدمة المتمثلة بالوثائق والكتب الرسمية التي تدمغ فعل المتهمين، وفي إقرارات بعضهم، وفي شهادات المشتكين والشهود، ومن خلال محاضر التحقيق والكشوفات والتقارير الفنية التي قدمتها جهات مختصة ضمن تقارير علمية معتمدة، مع اطمئنان المحكمة للقرائن والأدلة التي برزت في دوري التحقيق والمحاكمة.

ووفرت المحكمة فرصا عدة للمتهمين ووكلائهم لإحضار شهود الدفاع، وبالرغم من انتهاء المدد الممنوحة، فقد عادت المحكمة لتتيح للمتهمين فرصة أخرى تحقيقا للعدالة، وبعد ان تستمع المحكمة لشهود الدفاع، ستستمع للمتهمين الذين سيقدمون دفاعهم ووكلائهم بصدد الاتهامات الموجهة لهم، وستأخذ المحكمة بالاعتبار ما دار من إفادات مدونة أمامها في جميع مراحل المحاكمة.

وبعد ذلك تدخل المحكمة في مرحلة تدقيق الأدلة التي توفرت في القضية ودور كل متهم فيها وعلاقته بالأفعال الإجرامية المرتكبة.

وظهر للمتابع لشهادة المشتكين والمدعين بالحق الشخصي وهم من الذين اكتفت المحكمة بالاستماع إليهم، باعتبار إن المدعين بالحق الشخصي والضحايا في هذه القضية يتعدى مئات الآلاف مما يجعل عمل المحكمة صعبا في الاستماع لهذه الأعداد، حيث أن هيئة الادعاء قدمت طلبا رسميا الى المحكمة بضرورة الاكتفاء بالعدد الحالي للمشتكين في قضية الأنفال نظراً الى كثرة عددهم الذي يصل الى ما يقارب ١١٧٥مشتكيا وقال أن عدد المشتكين في قضية الأنفال كبير جدا وقد ارتأينا أن نكتفي بإفادة سبعين أو ما يقارب ذلك منهم وسيحتفظ الباقون بكامل حقوقهم التي يضمنها القانون.

إن جريمة الأنفال من الجرائم المستمرة حيث لا يمكن إن تختزلها الكلمة، لأن الجرائم العديدة والتي لا تحصى والأفعال المخالفة لأبسط قواعد الدستور والقوانين واللوائح الإنسانية والأعراف الدولية أن تختزلها لجريمة واحدة قد يفهمها المتابع أنها معركة أو واقعة واحدة، ولأن تلك الجرائم التي لا تتمكن الاضبارة التحقيقية ان تختزلها ضمن قضايا متعددة ومتشعبة، فقد جوزت القاعدة ٣٢ من قواعد الإجراءات جمع تلك الجرائم بقضية واحدة باعتبارها معاقبا عليها بمادة واحدة من قانون واحد، حيث إن الاتهامات التي تضمنتها القضية تتحدد في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق شعب كردستان وجرائم الإبادة الجماعية التي أودت بحياة ١٨٢ ألف مواطن مدني وتدمير وحرق أراضيهم وقراهم وإبادة حيواناتهم واستخدام كل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمحرمة دوليا ومنها السموم القاتلة والقنابل العنقودية والنابالم ثم حجز العوائل تمهيداً لتصفيتها وفق الخطة المقررة والتي بدأ تنفيذها من قبل بعض المتهمين الحاضرين باجتهاداتهم وبقرارات منهم وبرغبة الطاغية في ما سمي بعمليات الأنفال.

كما إن الأدلة الأخرى الخطية المتمثلة في الأوامر والتعليمات التي ضمتها قرارات المتهم الأول الذي اوقفت الأجراءات القانونية بحقه لوفاته بالإعدام شنقا حتى الموت وبقية المتهمين، والأوامر الصادرة بصدد التنفيذ وطرق التنفيذ، وما عرضه الادعاء العام من بينات وأشرطة تسجيلية ضوئية وصوتية تدعم ارتكاب هذه الجريمة.

كل تلك الدلائل والبينات تعزز الاتهامات الكبيرة في هذه القضية، والتي تلزم المحكمة ان تستند إليها في حكمها باعتبارها من الأدلة التي طرحت والتي عززتها الأدلة الأخرى، باعتبارها نموذجا لمئات الآلاف من الحالات التي حصلت في قضية الإبادة الجماعية، باعتبارها صفحة من صفحات إبادة شعب كردستان الذي اعتقد الدكتاتور بأنه يستطيع القضاء عليه بهذه الوسائل البربرية، والحقيقة إن كشف الأساليب وطرق القتل والوسائل المستعملة في قتل المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ بالطريقة التي كشفتها تقارير الطب العدلي والخبراء الآخرين، وكما أوردته بعض شهادات المشتكين، وعززته الدلائل الأخرى وما ستقوم المحكمة باستنتاجه من قرائن يدلل على استمرارية الجريمة باستعمال الأسلحة الكيمياوية ضد المدنيين والعزل من المواطنين الأبرياء، إضافة الى حجم الجريمة المرتكبة والغاية من ارتكابها وفق التفاصيل التي وردت.

وقد عبرت القضية الى مراحلها الأخيرة مع كل هذا الكم الهائل من الأدلة والمستندات المعروضة في القضية، وتوفرت للمتهمين ضمانات عدة في المحاكمة العلنية والمحاكمة العادلة والنزيهة، ومعرفة كل متهم بالتهمة الموجهة له واطلاعه على المستندات والوثائق التي تم اعتمادها في تلك الاتهامات، وأتيح له الوقت الكافي لتمكينه من اعداد دفاعه والاتصال بالمحامين، ووفرت له الحق في طلب المساعدة القضائية وتوكيل محام منتدب على نفقة الدولة، ومساعدته في تأمين إحضار شهود الدفاع، إضافة الى حقه في الصمت وعدم الإدلاء بإفادة وأن لايتم اعتبار هذا الصمت دليلا على الإدانة ولا على البراءة. وفي كل الأحوال لن يكفي إنكار المتهمين دفعا لإثباتها عدم مشاركتهم في تلك الأفعال، ومما يزيد من قناعة المحكمة بعد إجراء جميع التحقيقات القضائية في دور المحاكمة والاطلاع على مجريات التحقيقات الجارية، لتكشف بحكمها القضائي صفحة مشينة من صفحات الانتهاكات الإنسانية سواء في إعدام المدنيين أو قتل الأطفال أو دفن المصابين والأحياء في حفر أو قتلهم بشكل غادر أو الأبعاد غير القانوني أو تهديم القرى والبيوت واقتيادهم كرهائن أو شن الهجمات العسكرية المنظمة ضد السكان المدنيين، أو ارتكاب الانتهاكات الخطرة للقوانين والدستور المؤقت، والتعمد في إحداث أضرار جسيمة بحق السكان المدنيين وتشريدهم، واستخدام الغازات السامة والكيمياوية القاتلة أو أية غازات أخرى، واستخدام الرصاص الخاص في عمليات القتل مثل الرصاص ذي الغلاف الصلب أو المتمدد في أثناء الإصابات، واعتماد التعذيب، والاغتصاب وأهانة الكرامة البشرية والحط منها، وتعمد تجويع المدنيين وحرمانهم، وتشويه وأصابة بعض منهم وأحداث عاهات جسيمة من خلال العمليات التي سميت بعمليات الأنفال، والتي راح ضحيتها على أقل تقدير ١٨٢ إلف مواطن.

والجدير بالملاحظة أن الضحايا جميعا لم تتوفر لهم ابسط تلك الظروف، ولا عوملوا معاملة تليق بالإنسان، وقد تم استعمال الغازات الكيمياوية لأكثر من مرة وبشكل واسع وهمجي، ومن دون أي اعتبار، ومن اللافت للنظر إن الضحايا لم تتوفر لهم أية حقوق تجاه معاملة من يتم إثبات ارتكابه الأفعال الإجرامية، من خلال الاتهامات التي وجهتها المحكمة و التي تطابقت مع ظروف الجريمة، حيث لم يخرج الوصف عن ظروف القضية التي تبلورت في تنفيذ صفحة إجرامية ضد الإنسانية بقصد إبادة أكبر مجموعة بشرية ممكنة من شعب كردستان في العراق تحديدا، مستخدماً القوات العسكرية وسلاحها العسكري من خلال تحريك قيادات تلك القطعات العسكرية، وتهديم القرى وتجريف المزارع وتخريب الطبيعة وغلق ينابيع المياه العذبة، إضافة الى استعمال الأسلحة الجرثومية والكيمياوية المحرمة شرعاً وقانوناً ضد المدنيين أو حتى في جبهات القتال لقتل تلك المجاميع البشرية وهلاك حيواناتها وزرعها، كما أنهم أوعزوا باستخدام عمليات الإعدام الجماعي للمدنيين ودفنهم في مقابر جماعية أعدت لهذا الغرض، وحيث وردت الشهادات معززة للوقائع التي أثبتت الضربات الكيمياوية التي تمت في مناطق معينة من أرض كردستان شخصها المشتكين والشهود بدقة، والتي شخصت مسؤولية بعض المتهمين المباشرة، حيث تفاوتت شهادة بعض المشتكين بين المشاهدة العيانية وكون المشتكين أحد أطراف القضية سواء بإصاباتهم بالأسلحة الكيمياوية، أو بخلاصهم شخصياً من تنفيذ أفعال الإعدام التي طالت مئات الآلاف من المدنيين، بسبب إصاباتهم وانسحابهم أو ظروفهم التي مكنتهم من التسلل والهروب من الحفر التي أعدت لردمها فوق جثث المصابين، ومساعدتهم من قبل بعض السكان المدنيين القريبين من أماكن المقابر الجماعية، إضافة الى مشاهداتهم عمليات التدمير والإحراق وإلحاق الضرر الجسيم بالقرى والقصبات المدنية، وتعززت تلك الشهادات إضافة الى اليمين التي أداها كل من المشتكين والشهود، تمتعهم جميعا بالإدراك وقوة البينة التي وردت على لسان المشتكين والشهود مما أزال عناصر الشك والريبة عن تلك الشهادات المهمة، فإنها كانت منتجة في القضية ومتطابقة مع الواقع، وتشير الى حقائق دامغة في إصرار المتهمين على تنفيذ أفعال الإبادة الجماعية بحق الضحايا مهما كانت أعمارهم أو أجناسهم بشرط ان يكونوا من أبناء الكرد، وبهذا عززت تلك الشهادات باعتبارها بينات على حقيقة ما تم توكيده في إحداث ضمتها صفحة من صفحات جريمة الأنفال، ليتم تطابق التهمة الواردة في قرار الإحالة طبقاً للاتفاقية الدولية الخاصة بمنع جرائم الإبادة الجماعية المعاقب عليها بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٨، والمصادق عليها من العراق بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩.

وفي كل الأحوال تبقى عيون الضحايا من ابناء كردستان ترنو الى البشرية بشكل عام تعرض ما أصابها بصمت، وتفضح بهذه الجريمة الحملة الإجرامية التي اعلن عن قتل ١٨٢ ألف مواطن مدني من الأكراد بجريرة قوميتهم، وتفضح ايضا العقليات التي كانت تحكمهم بالحديد والناس وتسلب منهم ليس حقوقهم الشرعية والقانونية فقط، وإنما تسلب حقهم الإنساني في الحياة.

الأطفال الرضع ومن لم يتعلم لغة الكرد، والشيوخ والعجائز الذين صاروا في أواخر اعمارهم جميعهم تعرضوا لتلك المجازر، وحق على الإنسانية ان تتعرف على معالم تلك المحنة التي مرت على الكرد في العراق، ومحن الكرد متعددة ومختلفة، لكن ما لحقهم من جراء أفعال شريرة وغادرة وهمجية، من قبل ساسة حكموا العراق وأصبحوا قادة لجيشه وكل امكانياته، وسخروها لقتل الناس بهذه الأعداد، وخربوا تلك القرى الكردستانية الجميلة والمعطاء، ولوثوا الهواء وأفسدوا الحياة، من أجل أن تتحقق رغباتهم الشريرة وأفكارهم التي ستثبت للمحكمة أنها افكار لا تمت للإنسان بأية صلة.